

# وماذا بعد الحرب؟

د. فتحى سرور فى حوار صريح:

## الشعوب لم تتحرك دفاعا عن صدام والشرعية الدولية فى خطر

الشعوب وعلى الذين اعماهم غرور القوة أن ينظروا إلى التاريخ وإلى سنة مهملاته لكن يعرفوا مصير كل من اجترأ على القانون وعلى حقوق الشعوب وحقوق الإنسان.

● وماذا بعد الحرب؟

● يجيب رئيس مجلس الشعب إن نتائج ما بعد الحرب هي التي ستحدد ربود الفعل سواء فيما يتعلق بحجم الضحايا ومدى الخسائر التي ستترتب عليها وإعطاء الكلمة العالمة للشعب العراقي عقب أداء مهمتها باسم حفظ للسلام والأمن الدوليين.

● وأسأل الدكتور سرور.. ما تصورك للشرعية الدولية بعد إهدار دور الأمم المتحدة.

● يجيب قائلا الشرعية الدولية أصبحت فى خطر والقانون الدولي العام الذي نعرفه أصبح سلاح الدول الضعيفة وتولد قانون آخر تصنعه القوى العظمى وأصحاب المصالح فى العالم تغذيه بالجديد والنار قبلى أين نحن ذاهبون..

● وأسأل الدكتور سرور هل يمارس مجلس الشعب نشاطه بصورة عادية خلال فترة الحرب؟

● يجيب على الفور متعجبا: وماذا نفعل هل نخلق مجلس الشعب إننا سوف نتابع الموقف أولا بأول ونناقش مستجداته لكن فى نفس الوقت أسمى جدول أعمال مزحما ولم يبق على نهاية الدورة سوى فترة جديدة وهناك تشريعات عاجلة لابد من إقرارها وقضايا جماهيرية لا تحتل قاجيلا يتعين دراستها باستفاضة ومن أجل ذلك فسوف نمارس نشاطنا بصورة عادية حتى نحقق الإنجازات التشريعية المطلوبة..

● وينتهى الحوار،



القطب الواحد ومستقبل البرلمان وأسأل رئيس مجلس الشعب.. بعد هذا التناقض هل موقف البرلمان هل يمكننا أن نقول إن البرلمان فى ظل القطب الواحد أصبح لا مستقبل لها؟

● يجيب قائلا إن البرلمان فى الأصل تغير عن الشعوب ولها دورها الواضح ولا يجوز أن ترتبط البرلمان بتأثير القطب الواحد على الحكومات، حيث أن القطب الواحد يمثل الحكومة القوية ذات الهيمنة على العالم لكن فى نفس الوقت لا توجد قوة تهيمن على الشعوب إلا الضمير العالمى واحترام مبادئ القانون وحقوق الإنسان إن القطب الواحد يمثل القوة لكنه لا يمثل الحكمة.

● وأقول للدكتور فتحى سرور إن الظاهرة اللائحة والتي أهدشت العالم كله هي ظهور قوى جديدة تشير إلى عالم جديد وهي «الشعوب» التي انتفضت فى العالم كله لتعبر عن رأيها بصرف النظر عما قالته البرلمانات التي تمثلها فما رأيك..

● قال.. الشعوب هي مصدر السلطات وعندما تغضب الشعوب لابد أن تحسب الحكومات حسابها ولا يظن أحد أن أى قوة لها شعرة مهما زاد عنفها يمكن أن تقهر

بعد أن فتحت الآلة الحربية الأمريكية والبريطانية نيرانها وقصفت الأراضى العراقية من كل جانب وأصبحت المنطقة بالكامل مهددة وتحيط بها المخاطر، وبعد أن رأينا برلمانات تغذى شعوبها، وبرلمانات أخرى تعبر بقوة عن إرادة الشعوب التي تمثلها، وبعد أن خرجت الشعوب فى كافة أنحاء العالم لتقول كلمتها وتعلن عن رفضها وسخطها للشعوب الحرب وبعد أن رأينا دور الأمم المتحدة يهدو والقوانين الدولية يضرب بها عرض الحائط التقينا بالدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب لتتحدث معه عن التناقض فى موقف البرلمانات تجاه قرار الحرب ودوافع التأييد والرفض لها وأزمة الثقة التي وقعت بمجرد نشوب الحرب بين الشعوب والبرلمانات وأيضا نشاط مجلس الشعب خلال الحرب وكن هذا الحوار..

### حوار أجراه:

### تشریف العبد

بالأمن. واستخلص المدعى العام البريطاني من القرار ٦٧٨ أنه وحده هو الأساس فى إعطاء الإذن للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول فى شن الحرب على العراق.. والعامل الثالث فى هذا التباين بين برلمانات العالم تجاه قرار الحرب هو المصلحة التي تعسود على الدولة التي تمثلها البرلمان، والعامل الرابع هو السلبية التي ظهرت داخل بعض البرلمانات مادام أن الأمر لا يخص الدولة التي يمثلها..

● وأسأل الدكتور سرور وما رأيك فى هذه الفتوى التي صدرت من المدعى العام البريطاني الذي يؤكد فيها حق الولايات المتحدة فى ضرب العراق؟

● ويجيب الدكتور سرور أنني بصفتي رجل قانون لا أقر الأساس القانوني لهذه الفتوى وذلك لأنه لم يكن هناك إذن صريح من مجلس الأمن بإعلان الحرب على العراق والقرار ٦٧٨ فرض تدابير جديدة فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل هي أساسا تكليف المفتشين بتحقيق هذا الأمر وتقديم تقرير لمجلس الأمن ولم يرد بأى تقرير ما يؤكد أن العراق رفض نزع

● ظهر بوضوح فى فترة ما قبل نشوب الحرب أن هناك تبايناً وتناقضاً فى موقف البرلمانات فى العالم بعضها كان معبرا عن رأى شعوبها التي تمثلها ورفضت الحرب وبعضها الآخر وقف ضد إرادة الشعوب ووافق على الحرب فماذا يعنى هذا التناقض بين البرلمانات؟

● يجيب الدكتور سرور قائلا إن هذا التباين فى موقف البرلمانات يعكس عدة أمور أولها مدى تغلب الإرادة الشعبية على القرار البرلمانى وهل هذه الإرادة تتحكم فيها الاتهامات الحربية للحكومة أم هي إرادة حرة تعبر عن الضمير الإنسانى والشرعية الدولية، وثانيها مدى وعى أعضاء البرلمان بالحقائق القانونية وراء قرار الحرب، فعلا طلب مجلس العموم البريطاني معرفة الأساس القانوني للحرب فقدمت له الحكومة البريطانية فتوى من المدعى العام البريطاني تقول فيها أن الأساس القانوني للحرب يرتكز على القرار ٦٧٨ و٦٨٧ و١٤٤١ ويقول فيها أن القرار ٦٧٨ أذن للدول فى أن تتخذ التدابير المناسبة ضد العراق إذا لم تستطع استعادة الأمن والسلم الدوليين وأن القرار ٦٨٧ طالب العراق بنزع أسلحة الدمار الشامل وأن تثبت أنها ليست حائزة لهذه الأسلحة وأعتبر عدم إثباته يمثل إخلالا